

## تقييم العوامل المؤثرة على استمرارية المنشأة

"دراسة تطبيقية على عينة من شركات المقاولات"

أ.م. نعيم تومان مرهون الزيايدي أ.م. قاسم محمد عبد الله البعاج

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

تاريخ استلام البحث: 2015/38/18 تاريخ قبول النشر: 2015/12/16

### المستخلص Abstract

تهدف الدراسة إلى بيان مفهوم الاستمرارية وأهميتها لدى شركات المقاولات وتحديد أهم العوامل أو الأسباب التي تحد من قدرة الشركة على الاستمرار في تحقيق أهدافها، فضلاً عن تحديد الوسائل والإجراءات التي من الممكن أن يكون لها دور فعال في تجنب الشركات لحالات الفشل التي تتعرض لها من جراء مؤثرات داخلية أو خارجية أوجدتها بيئة الشركة التي تعمل فيها، ولأجل تحقيق هذه الأغراض استخدمت عينة عشوائية بسيطة اشتملت على (68) مستجيب يعملون كمدرء مفاوضين في شركات المقاولات في محافظة الديوانية .

لقد وجدت الدراسة عدد من الاستنتاجات كان من أهمها أن الجهد البشري يلعب دوراً مؤثراً سواء في نجاح أو فشل شركات المقاولات، فضلاً عن ذلك أشارت الاستنتاجات إلى أن هناك العديد من العوائق التي تواجه الشركات أهمها حالات الفساد الإداري والمالي التي يمارسها كبار موظفي الإدارات الحكومية في إحالة المناقصات على شركات المقاولات أو في صرف مستحقاتها أو استلام المشاريع المنفذة منها والتي تؤدي إلى حرمان عدد كبير من الشركات من الحصول على أعمال أو تحملها تكاليف إضافية تحت مسميات عديدة ، كما كشفت الدراسة أيضاً عن أن التغيير في السياسات والقوانين الحكومية كان له الأثر الواضح في عرقلة أعمال شركات المقاولات .

### Evaluation of the affecting factors on the continuity of the firm

"A applied study on a sample of construction companies"

Asst Prof. Naim Toman Marhon Al Ziadi & Asst. Prof. Kassem M. Abdulla  
Al-Qadisiyah University/ College of Administration and Economics / Accounting  
Department

### Abstract

The study aims to statement the concept of continuity and its importance to the construction companies and to identify the most important factors or reasons that limit the ability of the company to continue to achieve its objectives , As well as determine the means and measures that could have an active role in the companies to avoid failures exposed by the effects of the internal or external environment created by the company in which it operates , In order to achieve this purpose we used a random sample included (68) respondents employed as managers commissioners in construction companies.

The study found a number of conclusions the most important was that human effort plays an influential role both in the success or failure of the construction companies , in addition to that indicated conclusions , there are many obstacles facing companies the most important cases of administrative and financial corruption practiced by the senior officials of the government departments in the assignment of tenders to construction companies in exchange or receipt of dues or implemented projects including and that these methods lead to deprive a large number of companies to get the work or additional costs incurred under many names, as the study also found that the change in government policies, laws, has had a clear impact in the obstruction of the work of construction companies.

## المقدمة Introduction

يحتل موضوع استمرارية شركات المقاولات أهمية كبيرة لدى كافة الأوساط المعنية بهذا القطاع لما له من تأثير على جهات عديدة ابتداء من الشركة نفسها وكذلك الدائنين والجهات المستفيدة من أعمال الشركة وما ينعكس ذلك على اقتصاد الدولة بشكل عام، نتيجة لما لهذه الشركات من دور كبير في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد .

وتتأثر الاستمرارية في شركات المقاولات بمجموعة من العوامل التي تفاعلت وتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى حالة تصل إليها الشركة من عدم قدرتها على سداد التزاماتها والحصول على التزامات جديدة بل أيضا والعودة إلى ما كانت عليه من قبل، أو استعادة توازنها المالي والنقدي أو التشغيلي، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه شركات المقاولات، إذ يتميز قطاع المقاولات بخصائص أو بمتطلبات خاصة منها الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لتمويل العمليات التشغيلية في الشركة وكذلك التنوع في الأعمال التي تنفذها شركات المقاولات والمواصفات الفنية لهذه الأعمال، فضلاً عن عامل الوقت المتفق عليه لتنفيذ الأعمال .

ولغرض تسليط الضوء على العوامل التي تهدد الاستمرارية في شركات المقاولات ونتيجة لندرة الدراسات العلمية التي تناولت هذا الموضوع، إذ تركزت معظم الدراسات السابقة على المؤشرات الخاصة بالتنبؤ بفشل الشركات بشكل عام، والأمر الآخر الذي واجه الباحث هو عدم التزام الشركات بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية عن المشاكل التي تعاني منها الشركات خلافا لما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية التي يمكن من خلاله الكشف عن التحديات التي تواجه استمرارية الشركات، لذا فإن هذا البحث هو دراسة لواقع حال شركات المقاولات من خلال دراسة القوانين والتعليمات التي تنظم عمل الشركات وكذلك الإجراءات الخاصة بتأسيسها وزيادة رؤوس أموالها والمقابلات التي أجريت مع المدراء المفوضين للشركات والمهندسين المشرفين على المشاريع التي تنفذها الشركات، فضلاً عن دراسة لما تناولته المؤتمرات والندوات في دول أخرى من الأسباب والمعوقات التي تواجه شركات المقاولات، ولهذا ستتضمن الدراسة أربعة مباحث أساسية :

المبحث الأول: منهجية الدراسة .

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة ويتضمن :

أولاً: مفهوم الاستمرارية في شركات المقاولات ومؤشرات فشلها .

ثانياً: المعوقات والعوامل المؤثرة على استمرارية شركات المقاولات .

ثالثاً: وسائل معالجة فشل الشركات أو الحد منها .

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة .

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات .

## المبحث الأول: منهجية البحث

## 1-1 مشكلة البحث Research Problem

تواجه شركات المقاولات تحديات كبيرة يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على استمراريته في أداء مهامها الأساسية التي وجدت من أجلها وبالتالي قد تؤدي هذه المشاكل إلى فشلها وتصفيته ، مما يتطلب وضع حلول واتخاذ إجراءات فعالة تساعد الشركات على تجاوز مشاكلها من أجل استمراريته في تحقيق أهدافها .

## 2-1 أهداف البحث Research Objectives

- 1 . التعرف على المعوقات والمشاكل التي تواجه شركات المقاولات في الاستمرار بنشاطها .
- 2 . تحليل وتشخيص التحديات والعوامل الأكثر أهمية التي تواجه شركات المقاولات تمهيدا لتقديم التوصيات الضرورية التي تساهم في تطوير واقع حال قطاع المقاولات .

## 3-1 فرضيات البحث Research Hypotheses

1. Hi.,1 للعوامل الداخلية المرتبطة بالجهاز الإداري والفني في شركات المقاولات تأثيراً كبيراً على استمرارية الشركة .
2. Hi.,2 للعوامل الخارجية المرتبطة بالبيئة المحلية تأثيراً كبيراً بإعاقة نجاح شركات المقاولات والحد من قدرتها في الاستمرار بعملها .

**4-1 أهمية البحث Research Importance**

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوع الاستمرارية في شركات المقاولات باعتبار أن الشركة وجدت من أجل أن تستمر لحين تحقيق أهدافها

**5-1 أسلوب البحث Research Methodology**

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي بقدر تعلق الأمر بمراجعة الأدبيات المتعلقة بالجانب النظري ، فيما يلجأ إلى الأسلوب الكمي التحليلي بالتعاطي مع نتائج استمارة الاستبيان .

**6-1 عينة البحث Research Sample**

شملت عينة البحث على (68) مستجيب من المدراء المفوضين لشركات المقاولات لصلتهم المباشرة بأعمال الشركة والتحديات التي تواجهها .

**7-1 أدوات البحث : Research Tools**

1. الكتب والمصادر العلمية والأدبيات .
2. مصادر الشبكة الدولية (الانترنت)
3. استمارة الاستبيان .
4. أدوات التحليل الإحصائي ( البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS ) لتحليل بيانات استمارة الاستبيان واستخراج النتائج .

**المبحث الثاني: الاستمرارية في قطاع المقاولات والعوامل المؤثرة عليها**

ستتناول الدراسة النظرية للبحث ثلاثة عناصر أساسية :

- مفهوم الاستمرارية في شركات المقاولات ومؤشرات فشلها.
  - المعوقات والعوامل المؤثرة على استمرارية شركات المقاولات.
  - وسائل معالجة فشل شركات المقاولات أو الحد منها.
- 1-2 مفهوم الاستمرارية في شركات قطاع المقاولات ومؤشرات فشلها.**
- لقد أشار معيار التدقيق الدولي (570) إلى مفهوم استمرارية المنشأة وذلك بأن ينظر إلى المنشأة على أنها مستمرة في الأعمال إلى المدى المنظور وبموجب هذا الافتراض يتم إعداد البيانات المالية للأغراض العامة على أساس أن المنشأة مستمرة ما لم تنوي الإدارة تصفيته أو إيقاف العمليات وعلى هذا الأساس يتم تسجيل الأصول والالتزامات على أن المنشأة ستكون قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها في سياق الأعمال الطبيعية.

كما يعني فرض الاستمرارية في المحاسبة بان الشركة سوف تستمر في عملياتها ولن تخرج من الصناعة أو يتم تصفيته في الأجل القصير وهذا يلزمها أن تكون قادرة على زيادة مواردها بشكل كاف ( المليجي ، 2005 : 2) أي أن الاستمرارية تعني نجاح الشركة وذلك بعدم تعرضها لخسائر متتالية ، وإنما تحقيقها أرباح متتالية تزيد من قدرتها على تسديد ديونها المستحقة ودفع أرباح أسهمها من خلال تحقيق مستوى مقبول من الأداء (الجهماني ، 2001 : 74) .

لذلك فإن استمرارية الشركة في ممارسة نشاطها داخل الاقتصاد مرهون بأمرين اثنين هما تحقيق الهدف الذي قامت من أجله وهو تعظيم القيمة المضافة أو مواجهة الالتزامات التي تترتب عليها كنتيجة لممارسة نشاطها في أوقات استحقاقها دون أن تتعرض بسببها إلى اضطرابات مالية خطيرة قد تنهي وجودها ( قريشي ، 2012 : 29) .

وعلى النقيض من الاستمرارية هو التعثر ثم الفشل الذي يعتبر من الظواهر الاقتصادية العامة التي لا ترتبط بنمط أو نظام اقتصادي معين بل يعتبر من التطورات المرادفة لحركة مدخلات النظم الاقتصادية وتفاعلات السوق في ظل غياب الوعي الإداري اللازم لتقويم المتغيرات الاقتصادية المحيطة بالمنشأة ( المركز السوري للمحاسبين والمدققين ، 2014) .

ويظهر التعثر عندما تصل الشركة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة التي تجعلها قريبة من الفشل أو إشهار إفلاسها ، وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة ، فالتعثر المالي يعني أحد الأمرين أو كلاهما وهما :

- التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها .

- نقص الإيرادات أو توقفها .
- اما الفشل المالي فيعني أحد الأمرين او كليهما وهما
- التوقف كلياً عن سداد الالتزامات
- الافلاس وتوقف النشاط ( الخضيرى ، 1996 : 31 )
- ويظهر الفشل المالي في قطاع المقاولات بشكل أكثر تأثيراً وذلك لان هذا القطاع هو من أكثر القطاعات عرضة للمخاطر لكون الشركة تعمل في حالة شديدة من عدم التأكد سواء في مرحلة التقدم للدخول في المناقصات أو أثناء تنفيذ المشاريع ، مما يتطلب أن تكون لدى شركات المقاولات إمكانيات فكرية ومادية للدخول في هذا القطاع وذلك لخصوصيتها ، إذ تتميز أعمال المقاولات بخصائص تختلف عن باقي الأعمال الأخرى ومن أهمها ( Levy , 2002 : 57 )
- التنوع في الأعمال مثل الأعمال الإنشائية والميكانيكية والكهربائية وأعمال الطرق والسدود التي لكل من هذه الأعمال متطلباته الخاصة مما يجب أن تكون لدى هذه الشركات مهارات فنية دقيقة .
- المواصفات الفنية التي تلزم شركات المقاولات بإنجاز العمل ضمن المواصفات المحددة في عقد المقولة .
- الكلفة اللازمة للمشروع التي يجب أن تكون أقل من مبلغ العقد من أجل أن تحقق الشركة الربح المطلوب .
- عامل الوقت الذي يحتم على الشركة انجاز المشروع ضمن الفترة الزمنية المحددة في أصل العقد وبخلاف ذلك ستتحمل الشركة غرامات تأخيرية.
- شروط الضمان التي ترتب على الشركة التزامات إضافية بعد تنفيذ المشروع لمدة معينة .
- إذ إن هذه العوامل قد يؤدي أي منها أو كلها مجتمعة إلى تعثر أو فشل الشركة على المدى المتوسط أو البعيد إذا لم تكن قد أخذت في الحسبان متطلبات واحتمالات كل منها .
- لقد اختلفت آراء الباحثين في تحديد مفهوم الشركة المتعثرة أو غير المستمرة ، فمنهم من يرى أن الشركة إذا حققت خسائر متتالية لمدة ثلاث سنوات فأنها تدخل في عداد الشركات الخاسرة أو المتعثرة نتيجة لعجزها عن مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل وحتى في ظل زيادة موجوداتها على مطلوباتها بسبب النقص الحاد في السيولة اللازمة لتغطية الدورة التشغيلية للشركة ( قريشي ، 2012 : 30 )
- أما موقف قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 من عدم استمرارية الشركة فقد أشار القانون إلى أن من موجبات عدم استمرارية الشركة هو توقفها عن ممارسة نشاطها مدة متصلة تزيد على السنة دون عذر مشروع وكذلك في حالة فقدانها 75% من رأس مالها الاسمي وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادته أو تخفيضه .
- أما الدلائل أو المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على تعثر أو فشل الشركات كما حددتها معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق وبالأخص ما أشار إليه معيار التدقيق الدولي (570) هي :
- عدم توزيع أرباح على المساهمين .
- انخفاض رأس المال العامل أو ظهوره بشكل سالب .
- تكرار جدولة الديون
- ارتفاع شديد في الديون
- انخفاض كبير في حقوق الملكية .
- صعوبات في عمل الشركة
- خسائر مالية متتالية .
- 2-2 المعوقات والعوامل المؤثرة على استمرارية شركات المقاولات .
- تعترض شركات المقاولات الكثير من المخاطر التي تهدد استمراريته في تحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها نتيجة لخصوصية هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، إذ هناك المزيج من العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة بعضها البعض الآخر التي لها الأثر الكبير على استمرارية

شركات المقاولات، وستتناول بشئ من التفصيل انعكاسات كل من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية على استمرارية الشركات .

## 2-1-2 العوامل الداخلية

1- عدم واقعية دراسات الجدوى الاقتصادية لتأسيس شركات المقاولات وعدم وجود متابعة لواقع حال هذه الجدوى فيما يتعلق بتطبيقها على أرض الواقع ، بسبب أن قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 لم يشترط تقديم جدوى اقتصادية عند تأسيس شركات المقاولات ، مما أدى إلى تأسيس عدد كبير من هذه الشركات دون الأخذ بنظر الاعتبار حاجة السوق لمثل هذا العدد الكبير من الشركات وخاصة أن هذه الشركات هي شركات محلية لا تستطيع أن تنافس الشركات الأجنبية على المستوى المحلي والأجنبي نظراً لمحدودية قدراتها المالية والمادية والفكرية ، وقد تجاوز عدد الشركات المؤسسة في العراق لغاية حزيران/2013 (60) ألف شركة عراقية منها (40) ألف شركة تقريباً غير عاملة وفقاً لما أشار إليه مدير عام دائرة تسجيل الشركات الوطنية وكالة في وزارة التجارة ( جريدة البيئة الجديدة ، 2013 )

إن دخول هذا العدد الكبير من الشركات لقطاع المقاولات كان اعتقاداً من البعض بسهولة وأنها مستودع للأرباح على الرغم من خصوصية هذه الشركات فيما يتعلق بطبيعة عملها، في الوقت الذي أن الأمر ليس بهذه السهولة على الإطلاق، فالنسبة الأكبر من الشركات التي تعلن إفلاسها هي شركات مقاولات، وذلك لان العملية معقدة ودقيقة وتحتاج إلى تخطيط وتحكم كبيرين (الشريف ، 2008) .

2- قلة رأس المال العامل لتمويل نشاط الشركة . تظهر هذه المشكلة بسبب أن قانون الشركات قد أجاز تأسيس شركات المقاولات بحد أدنى من رأس المال بمبلغ مليون دينار مما دفع بالكثير من الأشخاص إلى تأسيس شركات مقاولات برأسمال لا يتناسب وطبيعة نشاط هذه الشركات على الرغم من زيادة الحد الأدنى لرأس المال مؤخراً إلى مليار دينار حسب تعليمات تصنيف المقاولين الصادر عن وزارة التخطيط بتاريخ 2010/1/11 ، ويضاف إلى ذلك أن رأس المال المؤسسة بموجب الشركة أو الذي تم زيادته لاحقاً هو ليس رأسمال حقيقي وإنما مجرد تأييد من مصارف أهلية بإيداع مبلغ الزيادة في المصرف مقابل عمولات تدفع للمصرف قد تصل من (5-20) مليون دينار ثم يطلق المبلغ من قبل دائرة تسجيل الشركات بعد اكتمال إجراءات التأسيس أو زيادة رأس المال، وفي ظل هذا الوضع فان الشركة تكون غير قادرة على تمويل عملياتها وقد تتوقف بعض أو كل أنشطتها ومن الصعب عليها الحصول على موارد مالية (نشرة المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، 1981: 6) وذلك لان عدم توفر السيولة الكافية يؤثر على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ، إذ إن توفر هذه السيولة يعد شيئاً ضرورياً كي تستمر الشركة في عملياتها وتسديد التزاماتها والمحافظة على سمعتها عند دائنيها (المومني وشويات، 2008 :15) .

3- ضعف الهيكل الإداري للشركات، والسبب في ذلك أن قانون الشركات قد أجاز تأسيس شركات محدودة المسؤولية من قبل مالك واحد وهذا قد يضعف من قدرة الشركة الإدارية إذا لم يلجأ مالكيها إلى تعيين موظفين ضمن الاختصاصات التي يتطلبها عمل الشركة، على الرغم من أن تعليمات وزارة التخطيط قد اشترطت أن يكون لدى الشركة مهندسين ومحاسبين ومشاور قانوني فضلاً عن مديرها المفوض، إلا أن واقع الحال أن أغلب شركات المقاولات تعتمد في تنفيذ أعمالها على كوادر وقتية وبأجور يومية مما يجعل الشركة غير مستقرة في مواردها البشرية ، لذا فان غياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة والاختيار الخاطئ للمدير الإداري للشركة قد يكون سبباً في فشلها (الشريف ومريم وريم ، 2012 : 5)، كما أن فقدان الشركة لبعض كوادرها المهمة أو مديرها وعدم قدرتها على إيجاد من يسد مكانهم فان ذلك يؤثر وبشكل كبير على استمرارية الشركة في المستقبل المنظور وخاصة في حالة جذب هؤلاء في شركات أخرى منافسة ( المومني وشويات ، 2008 :152)

4- عدم ملكية الشركة للمعدات والآلات الثقيلة التي يتطلبها نشاط الشركة ، وهذا ناتج عن سهولة دخول شركات المقاولات إلى هذا المجال الذي لا يشترط امتلاكها لهذه المعدات الأساسية في نشاطها عند تأسيسها ، إذ تعتمد اغلب الشركات على إيجار الآلات والمعدات من الأسواق المحلية التي ستزيد من كلفة المشروع وبالتالي انخفاض الأرباح نتيجة لوجود أخطاء في دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية

أو عدم وجودها أصلاً منذ بداية تأسيس الشركة ، مما يترتب عليها استخدام وسائل تكنولوجية غير مناسبة أو ذات جودة منخفضة أو غير ملائمة مع قدرات ومهارات العاملين في الشركة ( الشريف ومريم وريم ، 2012 :5) .

**5-** عدم تقيد الشركة بالمتطلبات القانونية والقواعد المحاسبية الخاصة بالوضع المالي للشركة ، إذ أشارت المبادئ والقواعد المحاسبية والقوانين بأنه يتوجب على الشركات المحافظة على التوازن المالي لمصادر التمويل الداخلي ومصادر التمويل الخارجي لها وذلك بعدم زيادة التزامات الشركة على رأسمالها عن الحدود المقبولة وقد حدد قانون الشركات أن لاتزيد الالتزامات في الشركات عن 300% من إجمالي رأس المال وحقوق الملكية الأخرى الخاصة بها .

ومن المتطلبات القانونية الأخرى التي يؤدي عدم الالتزام بها إلى فشل الشركات هو عدم تقيدها باستقطاع احتياطات من أرباحها مثل الاحتياطي الإلزامي الذي يستخدم لأغراض توسيع وتطوير أعمال الشركة وقد حدد قانون الشركات الاحتياطي الإلزامي بنسبة 5% من الأرباح المتحققة سنوياً لحين بلوغه نسبة 50% من رأسمال الشركة ويجوز أن يصل إلى نسبة 100% من رأس المال ، وكذلك عدم عمل مخصصات للطوارئ لمواجهة الارتفاع في أسعار المواد الأولية .

**6-** دخول الشركة بالتزامات تفوق إمكانياتها وطاقتها واختصاصها أو دخولها بالتزامات لاتتملك عنها معلومات كافية، مما يترتب عليها احتمال عدم تنفيذ المشروع ضمن المواصفات والشروط المتفق عليها في العقد أو نكول الشركة عن تنفيذ كامل التزاماتها وكل هذا يؤدي إلى تحمل الشركة تكاليف إضافية سواء في فرض غرامات تاخيرية عليها أو عدم تسديد مستحقاتها. أو إحالة الشركة إلى القائمة السوداء، فضلاً عن تعرضها إلى ملاحقات قضائية مما يتسبب ذلك في عدم استمرارية الشركة في نشاطها ، وقد أثبتت الكثير من الدراسات والبحوث أن أسباب الفشل المالي ترجع إلى عدم كفاءة الإدارة وعدم توافر الخبرات الإدارية وعدم توازنها فيما تقوم به من أنشطة في مجال اختصاصها (عمر، 2011 :9) وكذلك نتيجة لغياب الإدارة الهندسية المؤهلة والقادرة على دراسة وتسعير المناقصات بأسلوب علمي، ابتداءً من دراسة المخططات والمواصفات والاشتراطات في إنموج العقد وانتهاء بتسعير كافة البنود معتمدة بذلك على نسب مخاطرة مدروسة (عبد الرحمن، 2007 :7) .

كما يؤثر عدم تحكم الشركة في بناء هيكلية التكاليف سلباً على المردود المالي للشركة مما يقلص من قدرتها التحويلية وتصبح مرغمة على اللجوء إلى اعتماد القروض كمصدر للتمويل على الرغم من المخاطر التي ستعرض لها الشركة من جراء عدم القدرة على سداد القروض. (قريشي، 2010:42، 46).

**7-** وجود خسائر تشغيلية متكررة نتيجة لتفاعل عوامل عديدة بعضها مع البعض الآخر منها نقص الخبرة وعدم قدرة الشركة على منافسة الشركات الأخرى، إذ إن تكرار الخسائر التشغيلية ذات الأثر المادي على نتيجة نشاط الشركة يؤدي إلى حصول عجز مالي وخاصة إذا ما استمر لأكثر من ثلاث سنوات نتيجة لتحمل الشركة مصروفات كبيرة مما يضعف من قدرتها على الاستمرار في عملها (نشرة المعايير المحاسبية الدولية، 1981) لهذا فان الخسائر التشغيلية تعد مؤشراً مهماً من بين مؤشرات الشك حول استمرارية الشركة في تحقيق أهدافها نتيجة للانخفاض المستمر في الأرباح مقابل تحقيق خسائر متكررة (المومني وشويات ، 2008 :151) كما يؤدي تكرار الخسائر التي تحققها الشركة إلى تآكل رأس المال وبالتالي تناقص الموارد الدائمة التي تؤدي إلى حدوث خلل في التوازن المالي مترجم في وجود رأسمال سالب(الياس ، 2006 :92) .

**8-** عدم ممارسة الشركة لنشاطها الرئيس والسبب في هذا أن كثيراً من شركات المقاولات قد تم تأسيسها بناءً على قرارات خاطئة على المدى البعيد من قبل مالكيها ، إذ إن الكثير منها وخاصة تلك التي تأسست برأسمال منخفض ولم تتم زيادته لم تمارس أعمالها منذ تأسيسها ولفترة طويلة ولم يلجأ مالكيها إلى تصفيتها، إذ إن هناك (40) ألف شركة من أصل (60) ألف شركة هي غير عاملة على الرغم من أن قانون الشركات قد أشار إلى أن الشركة تنقضي عند عدم مباشرتها لنشاطها بعد مرور سنة على تأسيسها دون عذر مشروع وكذلك عند توقفها عن ممارسة نشاطها مدة متصلة تزيد على السنة دون عذر مشروع .

9- وجود دعاوى قضائية ضد الشركة إما من قبل أرباب العمل أو مقرضين للشركة ، مما يترتب عليها التزامات قد تكون الشركة غير قادرة على الوفاء بها ، إذ إن نجاح هذه الدعاوى قد لا يمكن الشركة من الوفاء بالإحكام الصادرة بحقها أو يؤدي إلى وقوعها تحت الحجز أو الإشراف القضائي وبالتالي إلى تعرضها للتصفية من أجل تسديد الالتزامات الناشئة عن الحكم القضائي (نشرة المعايير المحاسبية الدولية، 1981) .

10- وجود خلل في إجراءات الرقابة الداخلية والخارجية في الكشف المبكر عن مدى استمرارية الشركة، إذ يتجنب مراقب الحسابات تضمين تقريره فقره تتعلق بالتحفظ على قدرة الشركة على الاستمرارية ، ويظهر هذا واضحاً من خلال النظر إلى القوائم المالية للشركات المتوقفة عن مزاوله نشاطها منذ أكثر من سنة والمصادق عليها من قبل مراقبي الحسابات، إذ لم تتضمن تقاريرهم أية إشارة إلى أي من الحالات التي تؤثر على استمرارية الشركة ومنها موضوع سحب رأس المال من قبل المساهمين وتوقف الشركة عن العمل لفترة طويلة على الرغم من أن قانون الشركات قد أشار إلى أن الشركة تتقضي في حالة توقفها عن ممارسة نشاطها مدة متصلة تزيد على السنة دون عذر مشروع وكذلك عند فقدانها نسبة 75% من رأسمالها .

ويعتقد أن السبب الرئيس وراء عدم تحفظ مراقب الحسابات على مؤشرات فشل الشركة هو كونها تؤثر على علاقته مع الشركة نتيجة لما تلحقه هذه التحفظات من ضرر لسمعة الشركة أمام مجتمعها وأمام الإدارات الحكومية ذات الصلة بعمل الشركة ، لذلك تفضل الشركات مراقبي الحسابات الذين لديهم استعداد لصياغة نتائج التدقيق بالشكل الذي ينسجم مع رغبات الإدارة في الشركة (مرهون، 2012: 148).

ومما يؤيد تأثير الخلل في إجراءات الرقابة على استمرارية الشركة هو ماحدث لشركة (انرون الأمريكية) في أواخر عام 2001 الذي أدى إلى إفلاسها نتيجة لتواطؤ شركة التدقيق المعروفة ( شركة آرثر أندرسون ) مع إدارتها بعدم الكشف عن مواضع الخلل في نشاط الشركة والوضع المالي المتدهور لها منذ أكثر من سنة .

## 2-2-2 العوامل الخارجية

المقصود بالعوامل الخارجية هي المخاطر أو التهديدات الموجودة في بيئة المنشأة والتي تحد من قدرة الشركة على اغتنام الفرص المتاحة بالمستوى المطلوب من الكفاءة والفاعلية ( القحطاني ، 2010 : 61) ومن أهم هذه العوامل التي تقع خارج سيطرة المنشأة والتي لها تأثير سلبي على استمرارية المنشأة هي :

1- تغيير في السياسات والقوانين الحكومية ، إذ إن للأوضاع السياسية السائدة في بيئة المنشأة والتشريعات الحكومية اثر كبير على استمرارية المنشأة في مزاوله أعمالها ، ذلك لان الوضع السياسي واتجاهات المسؤولية في الحكم والبيئة القانونية المتمثلة في مجموعة التشريعات والقرارات المتعلقة بأنظمة الاستيراد والضرائب الكمركية على السلع والمواد المستوردة التي تدخل كمواد أولية في أعمال الشركات لاشك أنها تمتد إلى البيئة الداخلية للمنشأة ( مصطفى ، 2009 : 12) وذلك لان الشركات عندما تدخل بالتزامات في تنفيذ مشاريع معينة فأنها تسعر فقرات المناقصة على أساس الأسعار السائدة ، لذلك فان أي تغيير في الأسعار من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في تكاليف المشروع وانخفاض في الأرباح وخاصة إذا كان تنفيذ المشروع يمتد لفترة طويلة فإنه يؤدي إلى خسارة جسيمة للشركة المنفذة للمقولة .

كما أن من المشاكل التي تعاني منها شركات المقاولات في مجال التغيير في السياسات والسياسات في أعمال الإدارات الحكومية هو الإجراءات الروتينية المتبعة من قبل وزارة التخطيط في تجديد هويات شركات المقاولات التي تمتد لأكثر من سنة مما تسبب هذه الحالة للكثير من الشركات خسائر لا مبرر لها يضاف إلى ذلك التناقضات الحاصلة في تصنيف شركات المقاولات فمثلاً اشترطت تعليمات تصنيف المقاولين رقم (3) لسنة 2009 لغرض تصنيف شركة المقاولات من الدرجة الخامسة التي رأسمالها (1) مليار دينار إلى الدرجة الرابعة التي رأسمالها (2) مليار دينار يجب أن تكون الشركة قد نفذت أعمال خلال الفترة إما عقد واحد بكلفة 6 مليار دينار أو عقدين بكلفة كل منهما (3)

مليار دينار مع العلم أن معظم الإدارات الحكومية لا تحيل مناقصة بهذه المبالغ على شركة مقاولات من الدرجة الخامسة .

**2-** مشاكل الفساد الإداري والمالي والاحتيال في إحالة المناقصات على عدد معين من الشركات والإجراءات الروتينية في صرف مستحقات الشركات ، إذ تعاني شركات المقاولات هي الأخرى من حالات الفساد الإداري لدى الجهات المسؤولة عن إحالة المناقصات والإشراف على تنفيذها وصرف مستحقاتها، إذ اخذ الفساد في دول العالم الثالث يلتف حول الأنظمة وأصبح ذوي النفوذ هم المحتكرين للموارد والمناقصات ويقومون بإنشاء الشركات بأسماء أقاربهم وأصدقائهم ويتم اسناد المشاريع إليها دون مراعاة لضوابط الكفاءة (السالم، 2009: 15) أو تحصل في بعض الأحيان اتفاقات بين بعض شركات المقاولات وبين الجهات المتعاقدة للحصول على عقود خارج القواعد المعمول بها، وبهذا يتم إقصاء كثير من الشركات التي لا تستجيب لمطالب الجهات الإدارية غير المشروعة من خلال فرض شروط قاسية عليها، مما كان هذا سبباً رئيساً لانسحاب عدد كبير من الشركات من سوق العمل لعدم قدرتها على تحمل تكاليف إضافية خارج كلفة المناقصات الحقيقية، وفي مصر وخلال السنوات الثلاث الأخيرة فقد بلغ عدد شركات المقاولات في نهاية شهر كانون الأول/2010 أكثر من (26) ألف شركة إلا أنه ونتيجة للمشاكل التي تعاني منها هذه الشركات فقد انخفض العدد إلى (15) ألف شركة في نهاية شهر تشرين الأول/2013 مما يعني أن (11) ألف شركة قد أغلقت (الكاشف، 2013) .

أما في المملكة العربية السعودية ونتيجة للاحتكار في قطاع المقاولات فإن شركة مقاولات واحدة تستحوذ على 30% من مشاريع الموازنة على الرغم من وجود (98) ألف شركة مقاولات يعمل بها أكثر من (5) ملايين موظف (الزهراني، 2013) وهذا دليل على أن معظم المشاريع محصورة بين عدد محدود من شركات المقاولات في حين حرمان باقي الشركات الأخرى من الحصول على مناقصة معينة.

**3-** مشاكل تتعلق بارتفاع الأعباء الضريبية وعدم عدالتها، إذ تشكل الضرائب وعدم عدالتها عاملاً مهماً في فشل وانسحاب كثير من شركات المقاولات من سوق العمل بسبب السياقات المتبعة في الهيئة العامة للضرائب لاستيفاء الضريبة من شركات المقاولات والتي على أساسها تفترض الهيئة أن شركات المقاولات تحقق أرباحاً مقدارها 20% من مبلغ المناقصات المحالة عليها بغض النظر عما تحققه من خسائر أو أرباح ، حسب تعليمات الهيئة العامة للضرائب الصادرة في 2003/1/28 وكذلك الصادرة عام 2008 على الرغم من عدم وجود سند قانوني لمثل هذه الإجراءات أو التعليمات بل تعتبر مخالفة لقانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته لكونها تزيد من مقياس الضريبة بشكل غير مباشر والمحدد بموجب القانون بنسبة 15% من الربح الحقيقي وليس الربح الافتراضي فضلاً عن الإجراءات الروتينية التي تتحملها الشركات في دوائر الهيئة العامة للضرائب لأجل تسديد الضريبة والحصول على براءة الذمة .

**4-** التقلبات في أسعار المواد الأولية على المستوى المحلي والعالمي إذ تؤدي الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي إلى ارتفاع في أسعار الخامات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأسعار الطاقة ، مما ينتج عنها تحميل تكاليف الإنتاج بأعباء إضافية لم تكن مأخوذة في الاعتبار عند إعداد الدراسات الخاصة بتكاليف المنتج النهائي مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية أو زيادة الخسائر (النعامي ، 2006: 40) .

**5-** غياب الأنظمة والقوانين التي تنظم قطاع المقاولات وتحدد المسؤوليات والعلاقات بين الأطراف المعنية وعدم وجود جهة حكومية تهتم بالإشراف والتصنيف والتأهيل والتعاقد كان من أحد أسباب ضعف هذا القطاع ، فمثلاً عدم وجود تشريعات أو تعليمات تمنع شركات المقاولات الكبيرة من المنافسة على أعمال تدرج ضمن تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة أدى هذا إلى مزاحمة الشركات الصغيرة من قبل الشركات الكبيرة وبالتالي حرمانها من الفوز بأي عمل معين (ألبديري، 2013) في الوقت الذي أن جميع المشاريع العملاقة تكون محصورة على عدد معين من الشركات الكبيرة والتي بدورها تقوم بإعادة إحالتها على شركات أخرى وبأسعار منخفضة .

**6-** قلة الإنفاق الحكومي مقابل التزايد المستمر في عدد الشركات وانعدام نشاط المقاولات في القطاع الخاص، إذ تعتمد شركات المقاولات في العراق بشكل أساسي في مزاولتها أعمالها على ما يطرح من



مناقصات من قبل الحكومة وعادة ما تكون مبالغ هذه المناقصات لا تتناسب مع حجم شركات المقاولات مما يعني تضاعف فرص الحصول على أعمال تسد حاجة الشركات نتيجة لقلّة المبالغ المخصصة للموازنة الاستثمارية مقارنة بمبالغ الموازنة التشغيلية ، فقد كانت حصة محافظة الديوانية عينة البحث من الموازنة الاتحادية لعام 2012 بحدود (218) مليار دينار من أصل مبلغ الموازنة الاتحادية البالغ (117) تريليون دينار ناهيك عن حصة الفساد الإداري من هذا المبلغ ، بينما كان عدد شركات المقاولات فيها (400) شركة، فضلاً عن أن هذا المبلغ المخصص لا يصرف بالكامل خلال السنة وإنما يعاد نصفه الى وزارة المالية لعدم تمكن الإدارات الحكومية من استغلاله بالكامل ، وهذا يبدو واضحاً من خلال تصريح وزارة التخطيط في 2013/5/17 التي أشارت فيه بان نسبة انجاز المشاريع لعام 2012 بلغت 59% ويعود السبب في ذلك إلى عدة معوقات منها :

- تأخر وصول المبالغ إلى الإدارات المحلية بسبب تأخر أقرار الموازنة .
- تلكؤ الشركات في تنفيذ المشاريع ، وغيرها من الأسباب الأخرى .

### 3-2 وسائل معالجة أو الحد من فشل شركات المقاولات

لأجل معالجة حالات الفشل التي تتعرض لها شركات المقاولات من جراء ارتكاب ادارتها أخطاء عديدة أو نتيجة لظروف بيئة خارج إرادتها لكون شركات المقاولات تعمل في بيئة محفوفة بالمخاطر ، لذلك لا بد من اتخاذ مجموعة من الخطوات أو الإجراءات العلاجية والوقائية التي من شأنها أن تشكل مقومات أساسية لنجاح شركات المقاولات ومساعدتها على الاستمرار في عملها أو الحد من تداعيات تدهورها ويساعد في ذلك ان شركات المقاولات لا تتوقف بشكل مفاجئ عن مزاوله نشاطها وإنما تمر بمراحل معينة حتى تصل إلى حالة التوقف النهائي أو التصفية ، لذلك من الممكن أن يكون هناك تدخل لاتخاذ قرارات صائبة لتصحيح أوضاع هذه الشركات وخاصة في المراحل الأولى من تدهور أوضاعها ومن أهم هذه الإجراءات .

**1-** تشجيع عمليات الاندماج بين شركات المقاولات من أجل تمكّنها لتنفيذ المشاريع العملاقة وذلك بإصدار أنظمة وتعليمات يتم من خلالها تسهيل وتشجيع عملية الاندماج ، مثل تخفيف شروط التصنيف بان تنص التعليمات على حصول الشركات المندمجة التي تتحول عناصرها المالية والإدارية والفنية إلى الشركة الجديدة على درجة تصنيف أعلى ، وكذلك أن يكون هناك نص بان المشاريع ذات المبالغ الكبيرة يشترط لتنفيذها مجموعة شركات ضمن كيان واحد ( آل جبريل ، 2011 ) لذلك فمن الضروري أن تتجه الشركات الصغيرة إلى الاندماج فيما بينها سواء دمجها في شركة واحدة جديدة باسم جديد أو مع شركة قائمة من أجل إيجاد كيانات قوية تستطيع أن تتنافس الشركات الكبيرة سواء على المستوى المحلي أو الأجنبي ( الجندي ، 2013 ) .

وقد أثبتت الدراسات أن الشركات الفردية تفتقر إلى ضبط الجودة والى القدرات الفنية والتقنية المتقدمة مما يضعف من قدرتها على المنافسة ، لذلك فان الاندماج أصبح ضرورة ملحة للشركات ذات الإمكانيات المحدودة لما له من ايجابيات في توفير رؤوس أموال ضخمة وفي زيادة حجم الأصول مما يمكن من المنافسة في العقود الكبيرة والحصول على تصنيف أعلى وتوفير قدرات فنية وإدارية محكمة (العطاس ، 2011) .

**2-** إعادة هيكلة الشركات ( هيكلة مالية وإدارية ) وذلك من خلال القيام بإجراءات تهدف إلى تحسين وتطوير الظروف والإمكانات الداخلية للشركة من أجل رفع القدرة التنافسية لها وتقليل الخسائر التي تتعرض لها ومساعدتها من اجل رفع القدرة التنافسية لها وتقليل الخسائر التي تتعرض لها ومساعدتها في الاستمرارية بعملها . وتتمثل إجراءات الهيكلة المالية بعدة أساليب أهمها ( شحات ، 2010 ) .

- إعادة هيكلة الديون بالاتفاق مع الدائنين على تأجيل ديونهم لفترات أطول أو تحويلها أو جزاءً منها كمساهمات في رأسمال الشركة .
- زيادة رأسمال الشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة اللازمة لتمويل أنشطة الشركة .
- تخفيض التدفقات النقدية الخارجية من خلال تخفيض الدخول بالتزامات كبيرة بشكل مؤقت أو محاولة الحصول على المواد الأولية بأسلوب التقسيط .

• زيادة التدفقات النقدية الداخلة إما عن طريق بيع بعض الموجودات غير المهمة أو بيع الموجودات والاستعانة عنها بالاستئجار من أجل توفير بعض السيولة الناجمة عن الفرق بين مبلغ البيع ومبلغ الاستئجار .

أما إعادة الهيكلة الإدارية في الشركات فتتمثل بإعادة الاختيار الدقيق للعناصر الفنية والإدارية في الشركة، وهذا يتطلب ضرورة قيام أصحاب شركات المقاولات ومجالس ادارتها بالتحري الدقيق في اختيار العناصر البشرية التي يسند إليها إدارة هذه الشركات وان تتمتع هذه العناصر بخبرات قيادية وإدارية وعلمية ومعرفية مجتمعة ، إذ أن هذه العناصر لا تنفصل عن بعضها ولا يصلح الاكتفاء ببعضها دون الآخر (الديري، 2011: 22) إذ تعد الإدارة الناجحة للشركة ضرورة وليس ترفاً لأنها تؤدي إلى رفع أداء الشركات حاضراً ومستقبلاً إذا تم تطبيقها بشكل جيد، وهذا ما تجمع عليه كل الشركات التي تستخدم أسلوب الإدارة الإستراتيجية، صحيح أن بعض الشركات قد تنجح نتيجة الصدفة في الأجل القصير دون ممارسة جادة للإدارة الإستراتيجية ولكن في الأجل الطويل لا يمكن أن تبقى إلا الشركات التي تمارسها ممارسة جادة (القحطاني ، 2010: 10) .

**3-** إعادة النظر بالتشريعات الصادرة الخاصة بمنح شهادات التأسيس لشركات المقاولات من قبل دائرة تسجيل الشركات الوطنية بموجب قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل، إذ تأخذ هذه التشريعات بنظر الاعتبار كل الجوانب المحيطة بالشركة على المدى الحاضر والمستقبل بما في ذلك:

• تحديد رأس المال للشركة الواجب التأسيس بموجبه والذي يجب أن يتناسب مع متطلبات عمل الشركة بدلاً من تأسيسها برأسمال ضئيل ومن ثم زيادته بين فترة وأخرى كما حصل في الفترة السابقة عندما تم تأسيس الشركة برأسمال مقداره (1) مليون دينار ثم تم زيادته إلى (200) مليون دينار ثم إلى (600) مليون دينار ثم إلى (1) مليار دينار وكل هذا حصل في فترة لا تتجاوز (6) سنوات ، مما تسبب هذا في تحمل الشركات أعباء إضافية استنزفت معظم الأرباح التي حققتها الشركات ، لذلك فان تحديد رأسمال للشركة عند تأسيسها يتناسب مع أهدافها من شأنه أن يحد من دخول كثير من الشركات التي لا تتوفر لديها الإمكانيات المادية إلى قطاع المقاولات .

• مراعاة التخصص الدقيق لشركات المقاولات بشكل تختص فيه كل شركة بمجال معين من أعمال المقاولات بدلاً من الجمع بين كل الاختصاصات بدون توفر مقوماتها لدى الشركة الأمر الذي أدى إلى دخول بعض الشركات بأعمال لا تمتلك عنها معلومات كافية وبالتالي خسارتها .

**4-** إيجاد مرجعية إدارية لشركات المقاولات ترفع شؤونها من خلال ربطها بوزارة معينة أقرب إلى تخصصاتها مثل وزارة الإسكان والتعمير بدلاً من وزارة التخطيط التي باتت معرقلاً لعمل هذه الشركات في ما تقوم به من إجراءات روتينية في انجاز معاملات الشركات المتعلقة بتجديد هويات الشركات وتصنيف درجاتها التي أصبحت هذه الحالة معروفة لدى جميع من له علاقة بقطاع المقاولات، ويعتقد الباحث ومن خلال استطلاع آراء المعنيين بهذا الشأن كالمدرء المفوضين والمشاورين القانونيين للشركات ومراقبي الحسابات القائمين على تدقيق القوائم المالية لها، هو أن الوزارة تنظر إلى هذه الحالة بأنها ليست جزءاً رئيساً من واجباتها وأيضاً عدم وجود مختصين في هذا الشأن في الوزارة .

وكذلك من الإجراءات التي من الممكن اتخاذها لمساعدة الشركات في تجاوز مشاكلها والاستمرار في أعمالها هو تفعيل دور الاتحاد العام للمقاولين من خلال انتخاب كوادر متخصصة ولها خبرة في مجال أعمال المقاولات ليكون سباقاً في معالجة مشاكل الشركات وممثلاً عنها أمام مرجعيتها، وقد أثبتت التجارب أن وجود مرجعية للشركات سيسهم بالتأكيد في رفع القدرات التشغيلية لها، فمثلاً لو أخذنا قطاع المقاولات في كوريا الجنوبية الذي يعتبر من أفضل قطاعات المقاولات الآسيوية لرأينا أن سبب ذلك يعزى إلى ما يتمتع به من البنية التحتية القوية وأهمها وجود وزارة تعنى بقطاع المقاولات وهي وزارة الإنشاءات والنقل ( آل جبريل ، 2011) .

**5-** إعادة النظر بتعليمات الهيئة العامة للضرائب الخاصة باعتماد مقياس للربح الضريبي البالغ 20% من مبلغ المقاوله المحالة على شركة المقاولات لكونه ناجم عن استغلال للسلطة الوظيفية من قبل السلطة المالية المتمثلة بالهيئة العامة للضرائب وانه يحمل الشركات أعباء مالية لا مبرر لها فضلاً عن أنه مخالف للقانون إذ نصت المادة (32) من قانون ضريبة الدخل (113) لسنة 1982 المعدل

(على السلطة المالية أن تقدر الضريبة على أساس الدخل الحقيقي ولها الحق في الرجوع بالتقدير على من سبق تقدير دخله بأقل من حقيقته إذ ظهر لديها وقائع مادية يضمنها الإخبار التحريري ....).  
لذلك يتطلب الأمر الاهتمام بالجوانب الاجتماعية عند وضع مؤشرات لتقدير الدخل الضريبي من قبل الهيئة العامة للضرائب وليس الاهتمام فقط بالجانب المادي لأجل تحقيق العدالة التي تعتبر أهم قواعد فرض الضريبة (مرهون ، 2009).

6- التأكيد على مراقبي الحسابات في الكشف عن قدرة الشركة على الاستمرار في عملها عند تدقيق قوائمها المالية من خلال مؤشرات تقييم الأداء للشركة وخاصة ما يتعلق بسحب رأس المال من قبل المساهمين وعدم ممارسة الشركة لنشاطها لفترة طويلة وغيرها من المؤشرات الأخرى التي من شأنها أن تعط تحذيراً لإدارة الشركة من خطورة هذه الحالات على مستقبل الشركة ، وقد أشار معيار التدقيق الدولي رقم (570) إلى أن مسؤولية المدقق هو الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لافتراض المنشأة المستمرة في إعداد البيانات المالية واستنتاج ما إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، كما أشارت نشرة معايير التدقيق رقم (2) لسنة 1974 انه في حالة وجود شكوك جوهريّة أو ظروف غير مؤكدة حول قدرة المنشأة على الاستمرار فان على المدقق أن يتحفظ في تقريره أو يمتنع عن إبداء الرأي وكذلك فقد أوضح معيار المحاسبة الدولي رقم (10) لسنة 1999 بان على المنشأة عدم إعداد بياناتها المالية على مبدأ الاستمرارية إذا دلت الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية على أن مبدأ الاستمرارية غير ملائم ، مما تعطي هذه الإجراءات فرصة لإدارة الشركة لتصحيح أوضاعها .

7- إعادة النظر في أسلوب إحالة المناقصات على شركات المقاولات بشكل يحقق العدالة في توزيعها من خلال القضاء على مظاهر الفساد الإداري والمالي في إحالة المناقصات وذلك بإتباع مبدأ الشفافية عن طريق فتح المناقصات بشكل علني وبحضور جميع المتنافسين وتحدد المعايير التي على أساسها تتم المفاضلة بين الشركات من اجل إتاحة الفرصة لجميع الشركات بشكل متساو ودون تمييز بين واحدة وأخرى ، وكذلك لا بد من إعادة النظر بالإجراءات الروتينية في صرف مستحقات الشركات وذلك بتحديد وقت زمني لصرف مستحقاتها ومحاسبة الجهات التي لا تلتزم بهذه التوقيتات ، وعادة أن كل هذه الإجراءات لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال وجود جهة تنظيمية مخولة ذات صلاحية تشرف على قطاع المقاولات .

### المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

تسعى الدراسة التطبيقية إلى التعرف على آراء عينة البحث المتمثلة بالمدراء المفوضين لشركات المقاولات في محافظة الديوانية وذلك من خلال استبانة صممت لهذا الغرض شملت 68 مستجيب والجدول رقم (1) يمثل الخصائص الشخصية للعينة .

#### جدول (1) خصائص المستجيبين

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة
التحصيل العلمي	دون الاعدادية	11	16%
	اعدادية	9	14%
	دبلوم	5	7%
	بكالوريوس	43	63%
	ماجستير	-	-
الإجمالي		68	100%
التخصص المهني	هندسة	31	46%
	تخصصات مختلفة	37	54%
الإجمالي		68	100%
عدد سنوات الخدمة في الشركة	أقل من 5 سنوات	15	22%
	5 - 10 سنوات	42	62%
	10 سنوات فأكثر	11	16%
الإجمالي		68	100%

ولغرض تحليل إجابات العينة فقد استخدم المتوسط الحسابي الموزون لترتيب العوامل المؤثرة على استمرارية شركات المقاولات حسب أهميتها ، كما تم استخدام الانحراف المعياري لقياس تشتت القيم عن متوسطها الحسابي فضلاً عن استخدام معامل التباين لقياس تباين آراء العينة في تقييم

العوامل، وكذلك تم استخدام النسب المئوية لتحليل خصائص المستجيبين ودرجة تأثير العوامل وكما يظهر ذلك من خلال الجداول (1-3).

ومن خلال ما عرضه الجدول (1) للخصائص المتعلقة بالمؤهلات العلمية لعينة البحث وتخصصاتهم المهنية وعدد سنوات خدماتهم، فقد تبين أن 63% من العينة حاصلين على مؤهل علمي بدرجة بكالوريوس بينما كانت نسبة الحاصلين على مؤهل الدبلوم والإعدادية 21%، أما في مجال التخصص المهني فقد شغل تخصص الهندسة 46% من هذه التخصصات فيما مثلت التخصصات الأخرى 54% من تخصصات العينة موزعة بين تخصص في القانون والإدارة وتخصصات أخرى ورجال أعمال اتخذوا المقاولات كمهنة لهم.

وفي مجال الخبرة فقد بلغت نسبة من تقل خدمتهم عن 5 سنوات 22% من حجم العينة فيما بلغت لمن تتراوح بين (5-10) سنة 62% أما من كانت خدمتهم أكثر من 10 سنوات 16% أي أن نسبة من تزيد خدمتهم عن 5 سنوات بلغت تقريباً 78% من حجم العينة مما يدل على أن النسبة الأعلى هي ممن لديهم خبرة وخدمة مناسبة للعمل في هذا المجال، على الرغم من أن الخبرة هي ليست المقياس الأساسي لقياس كفاءة الإدارة في كل الأحوال.

وعلى ضوء ما اتصفت به العينة من خصائص فإن هذا يعني بأن هناك فهم وأدراك إلى حد ما لدى المستجيبين لإعطاء مستوى جيد من التقييم للعوامل المؤثرة على استمرارية الشركات، ولغرض اختبار فرضيات البحث فلا بد من تحليل إجابات عينة البحث بشأن أهمية العوامل ومدى تأثيرها أو انعكاساتها في فشل استمرارية الشركات في تحقيق أهدافها.

### 3-1 تحليل إجابات العينة للعوامل الداخلية واختبار الفرضية الأولى

يبين الجدول (2) المعوقات التي ترتبط بمسؤولياتها بإدارات الشركات (المعوقات الداخلية) مرتبة تنازلياً طبقاً لمتوسطاتها الحسابية، وعلى ضوء ما عرضه الجدول فقد تصدر عامل عدم كفاءة الإدارة المسؤولة عن إدارة الشركة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.71 من 5 درجة إذ أفاد 92.65% من المستجيبين بوجود تأثير كبير وكبير جداً لهذا العامل على استمرارية شركات المقاولات مقابل 7.35% منهم أفادوا بمتوسط تأثير هذا العامل على الاستمرارية.

أما المشكلة الثانية من حيث التأثير على الاستمرارية فهي مشكلة نقص الكوادر الفنية المتخصصة في مجال نشاط الشركة وتأتي أهمية هذا العامل نتيجة لحساسية الأعمال التي تنفذها شركات المقاولات التي تتطلب مهارات وخبرات لدى المشرفين عليها ونتيجة للدور الذي يلعبه العنصر البشري في توجيه مسارات الشركة وما ينعكس عنها من نتائج، لذلك فقد أدلى 91.18% من المستجيبين بأرائهم بوجود تأثير كبير لهذا العامل في فشل استمرارية الشركات، ومن العوامل الأخرى المؤثرة على قدرة الشركات في تحقيق أهدافها هو تعرض الشركة إلى خسائر تشغيلية متكررة إذ احتل هذا العامل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.54 وقد اتفق 89.71% من أفراد العينة على ارتفاع درجة تأثيره على استمرارية الشركة في أعمالها، ويعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل داخلية وخارجية وبالأخص العاملين الأول والثاني سابق الذكر، كما ومن العوامل الأخرى ذات التأثير المباشر على استمرارية الشركات في تحقيق أهدافها هو عامل نقص السيولة الناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل اللازم لتمويل أنشطة الشركة الذي شغل المرتبة الرابعة في عوامل هذه المجموعة وبمتوسط حسابي 4.12، وتتجلى أهمية هذا العامل في الدور الذي تلعبه الكفاءة المالية في مواجهة الشركة لالتزاماتها المالية وما ينعكس عن نقصها من نتائج سلبية على استمرارية الشركة، لهذا فقد أفاد 76.47% من المستجيبين بارتفاع درجة تأثير هذا العامل على استمراريته، وكذلك من المعوقات التي تواجه شركات المقاولات والتي قد تؤدي إلى فشلها هو عامل دخول الشركة بالتزامات تفوق إمكانياتها المادية والفنية والذي جاء هذا العامل في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.07، لذلك يرى 83.82% من عينة البحث وجود تأثير كبير لهذا العامل على قدرة الشركة على الاستمرار في عملها نتيجة لعدم إيفاء الشركة بالتزاماتها التعاقدية مما قد يؤدي إلى تعرضها إلى دعاوى قضائية (العامل العاشر) من العوامل الداخلية.

### جدول رقم (2) المعوقات المتعلقة بإدارات الشركات (المعوقات الداخلية)

ت	المشاكل	درجة التأثير	المتوسط	الانحراف	(*)
---	---------	--------------	---------	----------	-----

معامل التباين c.v	المعياري	الحسابي	قليل جدا	قليل	متوسط	كبير	كبير جدا		
			نسبة المستجيبين						
0.13	0.60	4.71	-	-	7.35	14.71	77.94	عدم كفاءة الإدارة لعدم الاختيار الدقيق لمدراء الشركات .	1
0.14	0.64	4.66	-	-	8.82	16.18	75.00	نقص الكوادر الفنية المتخصصة في مجال نشاط الشركة .	2
0.18	0.80	4.54	-	4.41	5.88	20.59	69.12	تعرض الشركة إلى خسائر تشغيلية متكررة .	3
0.24	0.97	4.12	-	8.82	14.71	32.35	44.12	نقص في السيولة لعدم كفاية رأس المال العامل .	4
0.21	0.85	4.07	1.47	4.41	10.29	52.94	30.88	دخول الشركة بالتزامات تفوق إمكانياتها المادية والفنية .	5
0.23	0.87	3.75	-	8.82	26.47	45.59	19.12	عدم تقدير المخاطر عند دخول الشركات لقطاع المقاولات .	6
0.26	0.91	3.50	-	10.29	47.06	25.00	17.65	سهولة دخول الشركات إلى قطاع المقاولات .	7
0.22	0.76	3.40	-	13.24	36.76	47.06	2.94	ضعف القدرة التنافسية للشركة لعدم توفر مقومات المنافسة المطلوبة لديها .	8
0.28	0.93	3.31	4.41	11.76	39.71	36.76	7.35	عدم امتلاك الشركة للمعدات والآلات التي تتطلبها عملياتها التشغيلية .	9
0.36	0.98	2.69	10.29	32.35	39.71	13.24	4.41	وجود دعاوي قضائية متكررة ضد الشركة .	10
0.41	1.04	2.54	14.71	36.77	33.82	8.82	5.88	عدم تقييد الشركة بالمتطلبات القانونية الخاصة بالوضع المالي للشركة .	11
0.38	0.95	2.53	16.18	27.94	45.59	7.35	2.94	رغبة الإدارة وتدخلها في الرقابة الداخلية والخارجية بعدم الكشف عن المشاكل التي ستؤدي إلى فشل الشركة .	12
0.22	0.79	3.65						المعدل العام	

(\* ) يسمى أيضا معامل الاختلاف (Coefficient of variation) وزيادة القيمة العددية له تشير إحصائيا إلى تشتت بيانات العينة بينما تعبر قيمته الأقل عن تجانس إجاباتها ويستخرج من خلال قسمة الانحراف المعياري على المتوسط الحسابي وللمزيد يراجع (المشهداني وهرمز ، 1989 : 254) .

أما اقل العوامل تأثيراً على استمرارية شركات المقاولات فقد مثلها عامل رغبة الإدارة وتدخلها في الرقابة الداخلية والخارجية بعدم الكشف عن المشاكل التي ستؤدي إلى فشل الشركة والذي يفقد أهمية الرقابة كأداة للحفاظ على كيان الشركة وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا العامل 2.53 إذ احتل نسبة 50.60% من مساحة المقياس البالغة 5 درجة مما يعني أن درجة تأثيره هي تأثير متوسط على الرغم من أن اجراءات تقييد الرقابة من قبل الإدارة له مردود سلبي على تقييم أداء الشركة ومستقبلها ، ألا أن من وجهة نظر أفراد العينة بأنه ليس من المهم على الإدارة أن تكشف عن المشاكل التي تواجهها الشركة ، لهذا يعتقد 45.59% من المستجيبين بمتوسط تأثير هذا العامل على استمرارية الشركة .

استناداً لما ورد أعلاه ونتيجة لتجاوز المعدل العام لإجابات العينة درجة المتوسط البالغة 3 درجة ، إذ بلغ 3.65 من 5 درجة ويمثل 73% من مساحة المقياس المستخدم وبانحراف معياري 0.79 وهو اقل من نصف المتوسط الحسابي العام مما يعني تركيز إجابات عينة البحث حول الوسط الحسابي العام وهذه النتيجة تظهر وجود تشتت ضئيل في إجابات العينة ، وكذلك فقد بلغ معامل التباين 0.22 مما يدل على أن التباين في آراء العينة لتقييم العوامل المؤثرة على استمرارية الشركات هو بنسبة ضئيلة جداً .

وعلى ضوء النتائج أعلاه يمكن قبول فرضية الوجود الأولى H1 الخاصة بوجود تأثير كبير للعوامل الداخلية المرتبطة بالجهاز الإداري والفني على فشل شركات المقاولات في تحقيق أهدافها .

**2-3 تحليل إجابات العينة للعوامل الخارجية واختبار الفرضية الثانية .**  
 تتمثل العوامل الخارجية بالمشاكل والمعوقات التي تواجه الاستمرارية في شركات المقاولات والتي يكون تأثيرها خارج إرادة الإدارات المسؤولة عن إدارة الشركات ويوضح الجدول (3) هذه المعوقات مرتبة تنازليا وفقا لمتوسطاتها الحسابية ، وقد تصدر قائمة هذه العوامل الفساد الإداري والمالي في إحالة المناقصات والصيغ الروتينية في الإدارات الحكومية عند صرف مستحقات الشركات واستلام المشاريع استناداً لمتوسطها الحسابي 4.63 وقد اتفق 89.71% من المستجيبين على وجود درجة تأثير كبيرة لهذا العامل على استمرارية شركات المقاولات في تحقيق أهدافها وتأتي هذه الأهمية من وجهة نظر العينة نتيجة لما تعانيه بعض الشركات من متاعب في الحصول على عمل معين في حين تحال مناقصات على شركات أخرى تفوق إمكانياتها والسبب في ذلك يعود إلى غياب الشفافية والمساءلة في أعمال الإدارات الحكومية المسؤولة عن أحالة المناقصات والأشرف على تنفيذها وصرف مستحقاتها ومن العوامل الأخرى التي لها تأثير مباشر على استمرارية الشركة هو عامل التغيير في السياسات والقوانين الحكومية الذي احتل المرتبة الثانية في قائمة العوامل بمتوسط حسابي 4.46 وقد أفاد 85.30 من أفراد العينة بارتفاع درجة تأثير هذا العامل نتيجة لما تعانيه هذه الشركات من آثار التغيير في القوانين أو الأنظمة التي لاتأخذ بنظر الاعتبار واقع الشركة الحالي نتيجة لما ترتبه عليها من التزامات لم تكن مأخوذة بنظر الاعتبار من قبل الشركة، ويرتبط هذا العامل بالعامل السابع الخاص بالتقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تستخدم في تنفيذ المشاريع التي قد يكون سببها تغير في سياسة الدولة في فرض ضرائب ورسوم كمركية على المواد المستوردة مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح .

**جدول (3) المعوقات التي لا ترتبط بالإدارات المحلية (المعوقات الخارجية)**

ت	المشاكل	درجة التأثير					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	معامل التباين c.v
		كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا			
		نسبة المستجيبين							
1	الفساد الإداري والمالي في إحالة المناقصات وصرف المستحقات واستلام المشاريع .	76.47	13.24	7.35	2.94	-	4.63	0.16	
2	تغيير في السياسات والقوانين الحكومية يؤدي إلى عرقلة عمل شركات المقاولات .	66.18	19.12	8.82	5.88	-	4.46	0.20	
3	وجود منافسة حادة بين الشركات يؤدي إلى إما تقديم عطاءات منخفضة أو عدم الحصول على أي عمل .	36.76	51.47	11.77	-	-	4.25	0.16	
4	ارتفاع ضريبة الدخل على شركات المقاولات وعدم عدالتها والإجراءات الروتينية في الحصول على براءة الذمة لغرض صرف مستحقات المقاولين .	36.77	48.53	11.76	2.94	-	4.19	0.18	
5	قلة الإنفاق الحكومي في النشاط الاستثماري .	11.77	58.82	22.06	4.41	2.94	3.72	0.23	
6	انعدام نشاط المقاولات في القطاع الخاص وانحصارها في مشاريع الدولة فقط .	19.12	22.06	41.18	16.17	1.47	3.41	0.30	
7	التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تستخدم في تنفيذ المشاريع تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح .	4.41	39.71	47.06	7.35	1.47	3.38	0.22	
8	غياب الدور الحكومي في حماية ورعاية شركات المقاولات وعدم وجود مرجعية لها ترعى شؤونها	13.24	17.64	50.00	13.24	5.88	3.19	0.32	

									والنظر في مشاكلها .	
0.40	1.06	2.63	11.77	38.24	32.35	10.29	7.35	9	استقطاب الدولة لشركات أجنبية يؤدي الى تقليل فرص الحصول على مناقصات من الدولة .	
0.18	0.67	3.76							المعدل العام	

كما احتل عامل وجود منافسة حادة بين الشركات المرتبة الثالثة في قائمة العوامل الخارجية المؤثرة على قدرة الشركات في الاستمرار في أعمالها وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا العامل 4.25 إذ اتفق 88.23% من حجم العينة على أهميته مما يؤشر ارتفاع درجة تأثيره على الاستمرارية وانعكاسه على مستقبل الشركة، وتأتي هذه الأهمية من اضطرار الشركات لتقديم عطاءات منخفضة من اجل الحصول على عمل معين قد لا يحقق للشركة الحد الأدنى من العوائد ، وهذا ناجم عن قلة الإنفاق الحكومي في النشاط الاستثماري (العامل الخامس) الذي ظهر بمتوسط حسابي 3.72 ، ومما يزيد من أهمية هذا العامل هو مشكلة ارتفاع ضريبة الدخل على شركات المقاولات وعدم عدالتها ليشكل عقبة أخرى أمام استمرارية الشركة والذي يعتقد 85.30% من عينة البحث وجود تأثير كبير لهذا العامل على الاستمرارية نتيجة لكونه يؤدي إلى تحمل الشركات الخسارة ضرائب لامبرر لها.

أما اقل العوامل تأثيراً على الاستمرارية في قائمة العوامل الخارجية فقد مثلها عامل استقطاب الدولة لشركات أجنبية الذي ظهر بمتوسط حسابي 2.63 وفق الترتيب التنازلي لمتوسطات العوامل وقد احتل 52.60% من مساحة المقياس البالغة 5 درجة مما يؤشر درجة تأثير متوسط وقد أشار 17.64% من المستجيبين بالتأثير المتوسط لهذا العامل وتأتي هذه النتيجة من وجهة نظر العينة لقلة الشركات الأجنبية العاملة في البلد والتي تأثيرها يكاد يكون محدود على الشركات المحلية .

استناداً لما عرضه الجدول أعلاه لإجابات عينة البحث لتقييم العوامل المؤثرة على استمرارية الشركة والذي تراوح متوسط إجاباتها بين (2.63 - 4.63) وانحرافها المعياري بين (0.66 - 1.06) ومعامل تباينها بين (0.16 - 0.40) فيما شغل المعدل العام لمتوسطاتها الحسابية 3.76 من مساحة المقياس والذي يمثل 75% من المساحة الكلية للمقياس وهو اكبر من النسبة المتوسطة البالغة 60% ومعدل انحرافها المعياري 0.67 ومعدل التباين 0.18 ، مما تدل هذه النتائج على وجود درجة تأثير كبيرة لهذه العوامل على استمرارية المنشأة، كما تشير إلى وجود اتفاق كبير بين أفراد العينة على درجة هذا التأثير ووجود تباين ضئيل في آراءهم حول هذه النتائج، ولهذا يمكن قبول فرضية الوجود الثانية H2 التي أشارت إلى أن للعوامل الخارجية المرتبطة بالبيئة المحلية دوراً أساسياً بإعاقه الاستمرارية في شركات المقاولات .

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات conclusions & Recommendations

### 1-4 : الاستنتاجات

#### استنتاجات الدراسة النظرية

- 1- كشفت الدراسة عن ضعف القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لقطاع المقاولات وعدم وجود مرجعية تهتم بتنظيم شؤون شركات المقاولات مما جعل هذه الشركات تعمل في ظل بيئة مليئة بالمشاكل التي تعرقل عملها .
- 2- أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة الشركات المتعثرة أو غير العاملة لأسباب متعددة بلغت 66% من مجموع الشركات .
- 3- كان من الأسباب الرئيسة للعدد الكبير من شركات المقاولات غير العاملة أو المتوقفة عن العمل هو تأسيسها على أسس غير صحيحة .

#### استنتاجات الدراسة التطبيقية

- 4- أن غالبية أفراد العينة لديهم إدراك ووعي فوق المتوسط عن أهمية العوامل المؤثرة على استمرارية شركات المقاولات .
- 5- أن جميع العوامل الداخلية والخارجية كان لها تأثير كبير على فشل شركات المقاولات إلا أن تأثيراتها قد تفاوتت من مجموعة إلى أخرى ومن عامل إلى آخر .

- 6- أظهرت نتائج الدراسة أن الأسباب الداخلية لفشل شركات المقاولات قد شغلت الحيز الأكبر من المشاكل التي تواجه الشركات وتصدرها عامل الكفاءة الإدارية والفنية للعنصر البشري المشرف عليها .
- 7- احتلت العوامل الخارجية المرتبة الثانية من العوامل المؤثرة على استمرارية الشركة ومثلها عامل الفساد الإداري والمالي في الإدارات الحكومية التي تتعامل معها شركات المقاولات الذي يعتبر من أخطر التحديات التي تواجه استمرارية شركات المقاولات والذي يقوض من الركائز الأساسية للاستمرارية ويجعل الشركات أقل قدرة في تحقيق أهدافها .

#### 2-4 التوصيات

- 1- إعادة النظر في التشريعات والأنظمة والتعليمات الخاصة بتنظيم عمل شركات المقاولات بشكل تأخذ فيه بنظر الاعتبار المصلحة الخاصة والوطنية معا" وإيجاد جهة تنظيمية ذات صلاحيات معينة تتولى الإشراف على قطاع المقاولات من أجل القضاء على العشوائية التي تعمل في ظلها شركات المقاولات .
- 2- ضرورة تبني سياسة واضحة وفاعلة في معالجة حالات الفساد الإداري والمالي في الإدارات الحكومية الذي كان له الدور الواضح في فشل الكثير من شركات المقاولات في تحقيق أهدافها وذلك من خلال اعتماد وسائل وقائية وعلاجية مثل اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة في إعلان المناقصات وإحالاتها ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب ومبدأ العقاب والثواب .
- 3- أن يكون هناك دور فعال لأجهزة الرقابة الداخلية والخارجية في عملية الرقابة على الشركات وخاصة عند تدقيق قوائمها المالية من قبل مراقبي الحسابات بشكل يتم فيه الكشف عن كافة المعوقات التي من الممكن أن تعرقل استمرارية الشركات وذلك من خلال إلزام مراقبي الحسابات بالالتزام بمعايير التدقيق المهنية التي تعتبر جزءا أساسيا من واجباتهم.
- 4- العمل على تصفية الشركات التي لم تمارس أعمالها منذ تأسيسها ولحد الآن لعدم وجود جدوى من بقاءها لكون هذه الحالة تؤدي إلى إرباك عمل الإدارات المسؤولة عن الإشراف على الشركات فضلاً عن تحميل هذه الشركات أعباء إضافية كأجور مراقبي الحسابات والمشاورين القانونيين لها .
- 5- توجيه إنذار إلى الشركات المتعثرة من قبل دائرة تسجيل الشركات بضرورة تعديل أوضاع الشركات المتعثرة بالاستناد إلى نتائج تدقيق القوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات .
- 6- العمل على إعادة هيكلة شركات المقاولات وإدماج الشركات المتعثرة مع شركات ناجحة وتشجيع تكوين تحالفات بين الشركات من أجل مساعدتها في الحصول على الأعمال التي تمكنها من الاستمرار في عملها .
- 7- مراعاة الاختيار الدقيق لمدراء الشركات والفنيين العاملين فيها من أجل تجنب حالات الفشل التي تتعرض لها الشركات .
- 8- عدم التوسع في تأسيس شركات المقاولات وان يتم التأسيس بموجب جدوى اقتصادية تحدد المتطلبات الأساسية لتأسيس الشركة بما فيها وجود حاجة لتأسيس هذه الشركات وفقا لتقديرات الجهة القطاعية المسؤولة عن قطاع المقاولات ، والتأكد من توفر المستلزمات اللازمة لكيان الشركة من أجل عدم هدر الأموال في تأسيس شركات فاشلة ابتداء .



## مصادر البحث

## الكتب

1. الخضيرى، محمد احمد "الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج" القاهرة، مصر الجديدة، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1996.
2. المشهداني، محمود حسن وهرمز وأمير حنا، الإحصاء، جامعة بغداد - بيت الحكمة، 1989.
3. الياس، يوسف قريشي، التسيير المالي، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

## الرسائل والبحوث العلمية

4. البدرى، عبد الحكيم، شركات مقاولات كثيرة خرجت من السوق، جريدة المال، مصر في 2013/2/6 (<http://www.almalnews.com>)
5. آل جبريل، علي، توصيات اللجنة المكلفة بإعادة هيكلة قطاع المقاولات، المملكة العربية السعودية، الرياض، صحيفة الاقتصادية في 2011/6/25 (<http://www.alegt.com>)
6. الجديدي، عبد المالك، إيجابيات كسر الاحتكار في قطاع المقاولات، ندوة عكاظ، جدة، المملكة العربية السعودية، جريدة عكاظ في 2013/9/27.
7. الجهماني، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف، مجلة الإدارة العامة، الأردن، 2001.
8. أديري، علاء الدين علي، إدارة وتخطيط المشاريع الإنشائية، تأثير سوء التخطيط في مدة تنفيذ المشاريع الإنشائية، دراسة ميدانية لآراء مدراء المشاريع الإنشائية المنفذة في إمارة دبي بين عام 2006-2010، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2011.
9. الزهراني، صالح، إيجابيات كسر الاحتكار في قطاع المقاولات، ندوة عكاظ، صحيفة عكاظ، جدة في 2013/9/27.
10. السالم، عبد الله عبد الكريم، إستراتيجية الحد من الفساد الإداري: حالة دراسية عن المملكة العربية السعودية، بحث مقدم إلى ندوة إدارة المال العام، التخصيص والاستخدام، ورشة تسوية المنازعات المالية، كوالالمبور، ماليزيا 2009/10/29-25.
11. الشريف، ربحان ومريم، أنت باره وريم، بونواله، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية - من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية يومي 21-22/10/2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
12. الشريف، فيصل الفديع، لماذا تخسر شركات المقاولات، 2008 (<http://www.arab-eng.org/Vb/t72326.html>)
13. العطاس، حامد عمر، دمج شركات المقاولات الصغيرة في كيانات عملاقة، صحيفة عكاظ، جدة، في 2011/9/15 (<http://www.okaz.com>)
14. القحطاني، فيصل بن محمد، الإدارة الإستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقاً لمعايير الأداء الإستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير، الجامعة الدولية البريطانية، كلية إدارة الأعمال، المملكة المتحدة، 2010.
15. الكاشف، وفاء، عقود الإذعان تربك قطاع المقاولات، جريدة الأهرام، مصر، العدد 46381 في 2013/12/1
16. المركز السوري للمحاسبين والمدققين، ماهي مفاهيم التعثر والفشل والإعسار والإفلاس. (<http://www.b2b-sy.com/News/19431>)
17. المليجي، إبراهيم السيد، مسؤولية مراقب الحسابات في مصر عن الحكم على مقدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، بحث غير منشور، 2005.
18. المومني، منذر وشويات، زياد، قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء، مجلة المنارة، العدد (1) المجلد (14)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008.
19. النعامي، علي سليمان، إنموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة، مجلة تنمية الرافيين المجلد (8) العدد (83) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2006.
20. شحات، جمال، طرق ووسائل علاج الفشل المالي للشركات، 2010 (<http://www.alphabeta:argaam.com>)
21. عبد الرحمن، أسباب خسارة شركات المقاولات، 2007 (<http://www.arab-eng.org/Vb/t72326.html>)

22. عمر، أيمن علي، نظرة تحليلية للفشل المالي (أسبابه، أدواته، طرق علاجه)  
(http://www.ar.scribd.com)
23. فريشي، خير الدين، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس، دراسة عينة من الشركات الجزائرية للفترة من 2003-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2012.
24. مرهون، نعيم تومان، العلاقة بين مشاكل مهنة مراقبة الحسابات وتطور هذه المهنة، دراسة تحليلية وتطبيقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد (14) العدد (3)، 2012.
25. مرهون، نعيم تومان، دور السلطة المالية والأجهزة العليا للرقابة المالية في تحصيل إيرادات ضريبة الدخل في العراق، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية للفترة من 17-18/3/2009، وقائع المؤتمر الأول، المجلد الأول، العدد الأول، 2009.
26. مصطفى، طارق، اثر المعلومات غير المالية على قرار مراقب الحسابات عند تقييم الوضع الاستمراري للمنشأة، منتدى المحاسبين العرب، 2009  
(http://www.acc4arab.com/acc)

#### القوانين والتعليمات والنشرات والوثائق الأخرى

27. قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997.
28. قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته
29. تعليمات تصنيف المقاولين رقم (3) لسنة 2009 الصادر عن وزارة التخطيط .
30. تعليمات الهيئة العامة للضرائب في 2003-2008 .
31. معيار التدقيق الدولي (570) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين 2003.
32. معيار المحاسبة الدولي رقم (10) لسنة 1999.
33. نشرة المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية للمحاسبة ، 1981.
34. نشرة معايير التدقيق الدولية رقم (2) لسنة 1974 الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين .
35. جريدة البينة الجديدة العدد 1819 في 2013/7/7.
36. جريدة بغداد الإخبارية في 2012/10/25 ، تأخير تجديد هويات المقاولين ... وجه آخر من اوجه تأخير أعمار العراق .

#### المصادر الأجنبية

37. Levy, M. Sidney , Project Management in Construction , Mc Gray- Hill 4<sup>th</sup> edition , 2002 .

#### الملاحق

م/ استبانة

بعد التحية ..  
تهدف هذه الاستبانة إلى استطلاع وجهة نظركم حول العوامل التي تؤثر على استمرارية أو فشل شركات المقاولات من خلال عينة البحث (محافظة الديوانية) .  
أرجو تقييم المعوقات التي تحتويها الاستبانة في الجدولين رقم 2,1 بوضع علامة ( √ ) أمام الاختيار الذي تراه مناسباً .  
مع العلم أن المعلومات الواردة في الاستبانة هي لإغراض البحث العلمي فقط ولا تستخدم لأغراض أخرى ، لذا لاضرورة لذكر الاسم .  
مع التقدير ..

الباحثان

الاستاذ المساعد قاسم محمد البعاج      الاستاذ المساعد نعيم تومان الزيايدي

معلومات عامة عن المستجيب

1-المؤهل العلمي - إعدادية

- دبلوم

- بكالوريوس

- ماجستير

- دكتوراه

2- التخصص - محاسبة

- إدارة أعمال

- اقتصاد

- هندسة

- أخرى (تذكر رجاءاً)  
3- عدد سنوات الخدمة من سنة - 5 سنوات  
من 6 - 10 سنوات  
من 11 - 15 سنة  
من 16 سنة فأكثر

جدول رقم (1) العوامل الداخلية المؤثرة على استمرارية الشركات

ت	نوع العامل	درجة التأثير				
		كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا
		5	4	3	2	1
		81-100	61-80	41-60	21-40	0-20
1	نقص في السيولة لعدم كفاية رأس المال العامل .					
2	خسائر تشغيلية متكررة					
3	وجود دعاوي قضائية متكررة ضد الشركة .					
4	عدم امتلاك الشركة للمعدات والآلات التي تتطلبها عملياتها التشغيلية					
5	عدم كفاءة الإدارة لعدم الاختيار الدقيق لمدراء الشركات					
6	نقص الكوادر المتخصصة في مجال نشاط الشركة					
7	عدم تقيد الشركة بالمتطلبات القانونية الخاصة بالوضع المالي للشركة					
8	ضعف القدرة التنافسية للشركة لعدم توفر مقومات المنافسة المطلوبة لديها					
9	دخول الشركة بالتزامات تفوق إمكانياتها المادية والفنية					
10	عدم تقدير المخاطر عند الدخول لقطاع المقاولات					
11	سهولة دخول الشركات إلى قطاع المقاولات أدى إلى دخول شركات لا تتوفر فيها متطلبات أو مواصفات القطاع					
12	رغبة الإدارة وتدخّلها في إجراءات الرقابة الداخلية والخارجية بعدم الكشف عن المشاكل التي ستؤدي إلى فشل الشركة مستقبلاً					

جدول رقم (2) العوامل الخارجية المؤثرة على استمرارية الشركات

ت	نوع العامل	درجة التأثير				
		كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا
		5	4	3	2	1
		81-100	61-80	41-60	21-40	0-20
1	استقطاب الدولة لشركات أجنبية يؤدي إلى تقليل فرص الحصول على مناقصات من الدولة					
2	تغيير في السياسات والقوانين الحكومية يؤدي إلى عرقلة عمل شركات المقاولات .					
3	قلة الإنفاق الحكومي في النشاط الاستثماري					
4	وجود منافسة حادة بين الشركات يؤدي إلى إما تقديم عطاءات منخفضة أو عدم الحصول على أي عمل .					
5	الفساد الإداري والمالي في إحالة المناقصات وصرف المستحقات واستلام المشاريع .					
6	ارتفاع ضريبة الدخل على شركات المقاولات وعدم عدالتها والإجراءات الروتينية في الحصول على براءة الذمة لغرض صرف مستحقات المقاولين					
7	التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تستخدم في تنفيذ المشاريع تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح .					
8	انعدام نشاط المقاولات في القطاع الخاص وانحصارها في مشاريع الدولة فقط					
9	غياب الدور الحكومي في حماية ورعاية شركات المقاولات وعدم وجود مرجعية لها ترعى شؤونها والنظر في مشاكلها					